

شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 189 @ الخرقى بالهجين ما عدا العربى ، واختلف فى هذه (هل يسهم لها) وهو المذهب ، كما يسهم لمن أبواه عربيان بالإجماع . ويسمى العتيق ، لدخولها فى قوله تعالى : 19 ({ والخيـل }) وفى مسمى الفرس ، وقد قال الصحابة : إن النبى أسهم للفرس سهمين ، (أو لا يسهم لها) لأنها لا تعمل عمل العرب ، فأشبهت البغال ، (أو إن أدركت) العرب أسهم لها مثل العربى ، لأنها من الخيل ، وقد عملت عمل العرب فأعطيت حكمها ، وإن لم تدركها لم يسهم لها ، لأنها كالبغال إذاً ؟ على ثلاث روايات ، وحيث قلنا : يسهم لها . فهل يسهم لها كما يسهم للعربى سهمان ، وهو اختيار الخلال ، لما تقدم من أن النبى أسهم للفرس سهمين ، وهذه من الأفراس ، أو لا يسهم لها إلا سهم ، وهو اختيار الخرقى ، وأبى بكر ، والقاضى ، والشريف ، وأبى الخطاب فى خلافيهما ، والشيرازى ، وابن عقيل ، وأبى محمد . . .

3375 لما روى مكحول أن النبى أعطى الفرس العربى سهمين ، وأعطى الهجين سهماً ، رواه سعيد ، وأبو داود فى المراسيل ، وروى موصولاً عن مكحول ، عن زياد بن حارثة ، عن حبيب بن سلمة ، عن النبى ، قال عبد الحق : والمرسل أصح . ولأن نفع العربى وأثره فى الحرب أفضل ، فيكون سهمه أرجح ، وقول الصحابي : أسهم للفرس سهمين . حكاية واقعة عين لا عموم لها ، فيحتمل أنه لم يكن فى تلك الخيل غير عربى ، وهو الظاهر ، لقلتها عند العرب ؟ على روايتين . . .

قال : ولا يسهم لأكثر من فرسين . . .

ش : يعنى أن الرجل إذا كان معه أفراس ، أسهم لفرسين منها فقط ، لأن به إلى الثانى حاجة ، لاحتمال موت الواحد ، وضعفه بإدامة ركوبه . . .

3376 وقد روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب إلى أبى عبيدة بن الجراح رضى الله عنه أن يسهم للفرس سهمين ، وللفرسين أربعة أسهم ، ولصاحبهما سهم ، فذلك خمسة أسهم ، وما كان فوق الفرسين فهو جنائب . . .

3377 وعن الأوزاعى أن رسول الله كان يسهم للخيـل ، وكان لا يسهم للرجل فوق فرسين ، وإن كان معه عشرة أفراس . . . رواهما سعيد فى سننه . . .

قال : ومن غزا على بغير وهو لا يقدر على غيره قسم له ولبعيره سهمان . . .

ش : (هل يسهم) للبعير مطلقاً ، وهو منصوص أحمد فى رواية مهنا ، واختيار القاضى ، وجمهور أصحابه ، الشريف وأبى الخطاب فى خلافيهما ، وابن عقيل . وحكاية فى الهداية عن الأصحاب ، لقول الله تعالى : 19 ({ فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب }) ولأنه حيوان يسابق

عليه بعوض ، فجاز أن يسهم له كالخيل (أو لا يسهم له) وهو اختيار أبي الخطاب في الهداية ، وأبي محمد في المغني ، وأورده في المقنع ، وكذا أبو البركات مذهباً ، لأن النبي لم ينقل عنه أنه أسهم لغير الخيل ، مع أنه لم